

تحليله اخباري

مصالحة على حساب القضية

والدولية، بحيث ينادي بالمقاومة لكنه يتردد في ممارستها منذ عام 2006. من جهة أخرى، فإن المصالحة التي يدعونها تؤكد مرة أخرى أن السلطة الفلسطينية كمؤسسة أرسلت هو سقفها الأعلى أصبحت محل إجماع بين كل الأطراف، يختلفون حول نصيبهم منها، ولكن لا يختلفون عليها، وإلا ما معنى عودة حماس إليها مرة أخرى من خلال انتخابات جديدة بعدما جرت هذا الطريق سابقاً وتبين لها بما لا مجال فيه للشك أن المناورة من داخل هذه المؤسسة مسألة مستحيلة؟ وإذا كانت قد بررت مشاركتها عام 2006 بموت أوسلو خلال الانتفاضة الثانية، فما هو تبريرها هذه المرة وأوسلو لا يزال على قيد الحياة؟ وكيف يمكن لمحمود عباس أن يهدد بتسليم مفاتيح هذه السلطة في الوقت الذي سيدعو فيه غداً الشعب الفلسطيني إلى تجديد شرعيتها؟

لو كان عباس صادقاً في تهديده هذا لاستثمر التوصل إلى «مصالحة وطنية» بدعوة كل الأطراف الفلسطينية إلى الشروع في ورشة عمل وطنية مفتوحة، يتم خلالها وضع السيناريوات والبدائل «لما بعد السلطة». ولو كانت حماس لا تزال متمسكة بفلسطين التاريخية لرفضت أن تتم المصالحة على قاعدة انتخابات يحكمها أوسلو.

لكن وجود كل هذه الأسئلة معلقة من دون إجابات وخاصة من طرف حماس، يشير إلى أن ما حصل في قطاع غزة بالأساس هو مجرد مسرحية ومراهقة سياسية ونفاق يمارس من قبل قيادات الطرفين بحق الشعب الفلسطيني، وهو أيضاً تقاسم مصالح وليس إنهاء انقسام. وحتى لو اعتبرناه إنهاء انقسام فعلاً، فهو بلا أدنى شك على حساب القضية الفلسطينية وثوابتها.

التشرد الفلسطيني، ولم ينف أن هناك الكثير من الصعوبات في وجه تطبيق هذا الاتفاق، ولكنه أصر على ضرورة «أن ننفض الغبار ونبدأ صفحة جديدة بالتوحد والمضي قدماً نحو المصالحة». ولكن الذي على أبو مرزوق أن يخبرنا عنه هو: كيف يمكن المضي قدماً إذا لم تجب حركته عن الأسئلة التي طرحت عام 2006؟ وماذا لو أعاد المجتمع الدولي طرح شروطه السابقة عليها؟ وما هو رده على الإجماع الذي يتحدث عنه عزام الأحمد في ما يتعلق بحل الدولتين؟ وهل يتفق مع عريقات بأن هذه المصالحة هي طريق للسلام؟ وضوح قيادات حركة فتح في التأكيد على مواقفهم التقليدية وتهرب قيادات الطرف الآخر من الرد عليها يشير بشكل واضح إلى أن حماس هي الحلقة الأضعف في هذه المصالحة. وعلى الرغم من أن محمود عباس لجأ إليها للمناورة بعدما فشل في تحصيل الحد الأدنى من مطالبه من حكومة بنيامين نتانياهو، فإن حماس قد أرغمت عليها بعدما خسرت سندها الأساسي المتمثل في «الإخوان المسلمين»، وبعدها خسرت أيضاً سوريا وإيران ولم تكسب قطر.

وهذا يعني أن الطرفين قد لجأ إلى ما يسمى «المصالحة الوطنية» لتحسين مواقعهما السياسية كإطراف، وليس لأن ذلك سيخدم القضية الفلسطينية كما يصورون، لأنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال خدمة هذه القضية في ظل غياب الاتفاق الواضح والمحدد حول ماهية الثوابت الوطنية وكيفية تحقيقها إن كان بالمقاومة أو المفاوضات أو بالتزاوج بينهما؟ لا يمكن أن تتحقق مصلحة القضية الفلسطينية في ظل غرق طرف لإذنيه في مفاوضات عبثية منذ عشرين عاماً حتى اليوم، وطرف آخر يتذبذب في مواقفه حسب الظروف الإقليمية

حكومة كفاءات خلال خمسة أسابيع وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بعد ستة أشهر، إضافة إلى الشروع في تجديد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لدخول حماس إليها، وهذا يطرح تساؤلاً بديهياً حول البرنامج الوطني المشترك الذي سيتم تقديمه للفلسطينيين أولاً، ولنواجه به المجتمع الدولي ثانياً؟ هل الخلافات الجوهرية بين طرف يرى السلام هو الطريق الوحيد للوصول إلى دولة على حدود 1967 وأخر يؤمن بالمقاومة بكل أشكالها كطريق لتحرير فلسطين التاريخية قد حسمت؟ أم أن أحدهما انصاع في النهاية لاستراتيجية الأخر؟ التصريحات التي صدرت عن الموقعين على هذه المصالحة تقول بأن أوسلو لا يزال هو الإطار الحاكم للسلطة الفلسطينية التي ستجدد مؤسساتها من خلال الانتخابات، حيث صرح عزام الأحمد، القيادي في حركة فتح، بكل وضوح قائلاً «نحن فلسطينيين، مجمعون على أن نقبل بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 67 وحل قضية اللاجئين والسيادة الكاملة على الأرض والسماء وباطن الأرض، وأنه لا ليهودية الدولة في إسرائيل». وصائب عريقات كان قد سبق الأحمد مؤكداً على أن «المصالحة أمر لا بد منه من أجل تحقيق السلام»، ومحمود عباس نفسه لم يفته التأكيد على أنه «لا تناقض بين المصالحة والمفاوضات».

في المقابل، فإن تصريحات قيادات حركة حماس اقتصرت على الكلام العام حيث قال موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة حماس: «إن الشعب الفلسطيني هو الداعم والراعي الأساسي في إنهاء الانقسام»، مؤكداً أن الاحتلال هو المستفيد الوحيد من

إذا كان التوصل إلى اتفاق المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس سهلاً إلى هذه الدرجة بحيث يمكن إنجازه خلال أقل من 24 ساعة، كما حصل فعلاً هذا الأسبوع، فلماذا فشل هذان الطرفان في تحقيق ذلك طوال السنوات السبع الماضية؟

باريليل - معز كراجه

لماذا فشلت اللقاءات والحوارات والوساطات العربية الكثيرة خلال السنوات الماضية في تقريب وجهات النظر بين فتح وحماس، في حين أن زيارة خاطفة لوفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية أرسله محمود عباس إلى قطاع غزة تمكن من إتمام ذلك من دون أية وساطة؟ لماذا فشل تطبيق «اتفاق القاهرة» عام 2011 وبعده «إعلان الدوحة» في الوقت الذي تتم فيه المصالحة المعلنة اليوم بالاستناد إلى ذات المرجعيتين؟ لماذا يقبل الطرفان تحميل الشعب الفلسطيني أعباء انقسامهما طوال هذه المدة طالما كان بإمكانهما وضع حد لها؟ والسؤال الأهم والأكثر حيوية هو إذا كان الانقسام بين حركتي فتح وحماس قد وقع نتيجة تعارض في البرامج الوطنية والرؤى السياسية كما يدعون، فهل تمكنا أخيراً من صياغة برنامج وطني مشترك؟ المصالحة الوطنية التي تم الإعلان عنها تنص بشكل واضح على تشكيل

ويتها؟

لها السيطرة على المنظمة الممثلة للشعب الفلسطيني، التي يستمد أبو مازن صلاحياته منها».

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فليس لها من وجهة نظر بن يشاي الكثير من الأسباب للاسف إزاء اتفاق المصالحة الذي «يعطي نتانياهو ويعالون إنجازاً معنوياً مهماً سيستغلانه لإظهار أبو مازن ورجاله كذئاب إرهابية بجلود نعاج تطلب السلام. والربط بين فتح وحماس يثبت ذلك». وهناك إنجاز آخر لإسرائيل يتمثل في أنه «إذا تم تطبيق الاتفاق، فإن أبو مازن سيكون مسؤولاً رسمياً عن كل صاروخ قسام يخرج من قطاع غزة أو عبوة تنفجر في إسرائيل والضفة الغربية». ويرى الكاتب أن توقيع الاتفاق بعد ذاته «يعزز الدعوى الإسرائيلية بالحاجة إلى ترتيبات أمنية وثيقة وواسعة ويسمح بالإتيان بأن أبو مازن مسؤول مباشرة عن أعمال حماس وبقية المنظمات المتطرفة، وإذا لم يكن قادراً على بسط سيطرته عليهم، فليس بمقدوره تنفيذ اتفاق يُوقَّع مع إسرائيل».

في مقابل ذلك، يرى بن يشاي أن قادة السلطة لا يربحون كثيراً من الاتفاق، فهم يحصلون على نقاط لدى الرأي العام الفلسطيني بسبب المصالحة التي تحظى بشعبية كبيرة في الضفة والمخيمات، كما أن أبو مازن يحصل على عصا إضافية بإمكانه أن يلوح بها أمام الإسرائيليين والأميركيين في ما يتعلق باستئناف المفاوضات... وبإمكانه اتهامهم بدفعه إلى حضان حماس والجهاد الإسلامي». لكن من جهة أخرى «أبو مازن يعلم أن التقارب مع حماس ليس مرجحاً به في مصر والسعودية اللتين تعاديان الإخوان المسلمين، كما أن الاتفاق مع حماس يهدد سلطة فتح في الضفة الغربية».

واشنطن تهدد بالمساعدات

عربية من المجتمع المدني، لتحسين اتفاق المصالحة، من أي تهديدات دولية بفرض حصار على السلطة الفلسطينية، وللمطالبة بتوفير مظلة أمان عربية له». وأوضح أن قرار تشكيل حكومة كفاءات من شخصيات مهنية ومستقلة، برئاسة الرئيس الفلسطيني أبو مازن، «لن يترك حجة لأي طرف دولي بمحاصرتنا».

في غضون ذلك، قال مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأميركية أمس إن الولايات المتحدة ستضطر إلى إعادة النظر في مساعدتها للفلسطينيين، إذا شكلت منظمة التحرير حكومة موحدة مع «حماس». وأضاف، وهو يحدد شروطاً طالما رفضتها حماس، «أي حكومة فلسطينية يجب أن تلتزم على نحو واضح لا لبس فيه بنبذ العنف والاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة والالتزامات بين الطرفين».

إلى ذلك، وفي وقت رحب فيه الاتحاد الأوروبي باتفاق المصالحة، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أمس أن باريس مستعدة للعمل مع حكومة وحدة فلسطينية، من دون أن ينسبها التشديد على أهمية استكمال المفاوضات مع إسرائيل.

كذلك، رحب بالاتفاق كل من الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد اللطيف الزياتي ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان والرئيس التونسي المنصف المرزوقي. وكان إسماعيل هنية قد أطلع في وقت سابق كلاً من أمير قطر والرئيس التونسي ووزير خارجية تركيا على اتفاق المصالحة.

(الاناضول، أ ف ب)

عن الشعب الفلسطيني ككل، وليس عن حزب معين». وكان وفداً حركتي «فتح» و«حماس» قد اجتمعا، بممثلي الفصائل الفلسطينية، في قطاع غزة، أمس لوضعها في صورة «اتفاق غزة» للمصالحة.

من جهته، قال الأمين العام للمبادرة الفلسطينية مصطفى البرغوثي، في مؤتمر صحافي، عقده عقب انتهاء اللقاء: «اجتمعنا قبل إعداد ورقة المصالحة وتوقيعها، مع قيادات

الحكومة المقالة في غزة لإسماعيل هنية مع الفصائل الفلسطينية، أن اتفاق المصالحة نص على بدء الرئيس عباس مشاورات تشكيل حكومة الكفاءات الوطنية، وهذا يعني أن حكومتي غزة ورام الله تقتصر مهمتهما على تسير الأعمال إلى حين الإعلان عن الحكومة الجديدة. وأكد الأغا أن حكومة «الكفاءات» الآتية لن تتضمن أعضاء من حركتي «فتح» أو «حماس»؛ «لأنها تعبر

انفجرت عبوة ناسفة بدورية إسرائيلية قرب السياج الفاصل بين قطاع غزة والضفة (أ ف ب)



كسرت عملية عسكرية قامت بها المقاومة الفلسطينية حالة الهدوء التي عاشها سكان قطاع غزة في اليومين الماضيين بعد الإعلان عن اتفاق المصالحة.

وكان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بيتر ليرنر قد أعلن في وقت سابق قيام فلسطينيين بتفجير عبوة ناسفة ضد دورية إسرائيلية قرب السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، من دون وقوع إصابات. وقال ليرنر، في تغريدة على موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي، «قامت القوات الإسرائيلية بالرد على مواقع مشتبهة». وتابع: «هي العبوة الثالثة التي يعثر عليها اليوم (الخميس) حيث تم ضبط عبوتين أخريين جنوب قطاع غزة تم زرعهما من قبل فلسطينيين لاستهداف قواتنا». وفي وقت سابق، أفاد شهود عيان بأن «عبوة ناسفة انفجرت في قوة عسكرية إسرائيلية كانت تتمركز شرق بلدة جباليا شمال قطاع غزة قرب الحدود مع إسرائيل، ما أدى إلى تصاعد دخان كثيف من موقع الانفجار».

في هذا الوقت، قالت حركة التحرير الفلسطيني «فتح» إن الحكومتين الفلسطينية والغربية تقتصر وظيفتهما منذ الإعلان عن توقيع اتفاق المصالحة أول من أمس، على «تسيير الأعمال» فقط، مؤكداً وجود إجماع فصائلي فلسطيني حول شخص عباس لرئاسة حكومة التوافق الوطني.

وأوضح عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» زكريا الأغا، في مقابلة مع صحافيين على هامش اجتماع رئيس